



شؤون أمنية واستراتيجية (٣)

انهيار الرّدع الإسرائيلي

المهيد الركن أمين محمد حطيط

الفهرسة أثناء النشر _ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية حطيط، أمن محمد

انهيار الرّدع الإسرائيلي/أمين محمد حطيط.

۳۲ ص. ـ (أوراق عربية؛ ۲۰. شؤون أمنية واستراتيجية؛ ۳) ISBN 978-9953-82-489-5

١. الرّدع _ إسرائيل. ٢. السياسة العسكرية. أ. العنوان.
 ب. السلسلة.

355.0217

العنوان بالإنكليزية

The Collapse of Israeli Deterrence

Amin Hoteit

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة المربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٢٠٣١ ـ ١١٣ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ـ ٢٠٣٤ ـ لبنان تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨١) ٧٥٠٠٨٠ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١) e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز الطبعة الأولى بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٢

المحتويات

٧		مقدمة
٨	: الردع في المفهوم والمضمون	أو لاً
٨	١ ـ تعريف الردع	
٩	٢ ـ عناصر استراتيجية «القوة الرادعة»	
١,	: مقومات الردع الإسرائيلي وتاريخه	ثانياً
١١	١ ـ تاريخ الردع الإسرائيلي ومراحله	
٣	٢ ـ عناصر الردع الإسرائيلي ومقوماته	
٩	: كيف تآكل الردع الإسرائيلي؟	ثالثاً
٩	١ _ كسر الخصم لحاجز الخوف واليأس	
٩	٢ ــ امتلاك الخصم قدرات إنتاج الألم في الجسم الإسرائيلي .	
٠,	٣_ الحدّ من فعالية عنصر التفوق المادي	
۲١	٤ ـ تقلّب في بنية البيئة الاستراتيجية	
۲ ۲	٥ ـ سقوط مفاعيل مبدأ الحرب على أرض الخصم	
۲۳	٦ _ فقدان القدرة على حسم الحرب وتحقيق النصر	

74	٧ ـ ضمور عنصر المفاجأة من حيث المفاعيل	
7	 ٨ ـ تراجع مفاعيل المجازر الإسرائيلية وانقلاب الأثر السلبي عليها 	
۲٥	: وسائل إسرائيل لاستعادة الردع	رابعاً
۲٥	١ _ حماية الجبهة الداخلية	
۲٧	٢ ـ إعادة النظر في تنظيم وتسلح الجيش الإسرائيلي	
۲۸	٣ ـ مراجعة العقيدة العسكرية وأفضلية الأسلحة	
۲٩	 ٤ ـ تصاعد التركيز الإسرائيلي على الحرب الناعمة، ودفع قدرات الخصم للتآكل أو التشتت 	
۳.	٥ ـ العمل على الخروج الخجول من سياسة الغموض النووي	
۱۳	: واقع الردع الإسرائيلي	خامساً

مقدمة

بعد أن نجحت وكالة الصهيونية العالمية في العام ١٩١٧ في الحصول على وعد من بريطانيا بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، راحت تعدّ المستلزمات لإنجاز الوعد (وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا)، ووضعه موضع التنفيذ، وهي تعلم أن ذلك لن يكون بتفاوض أو تفاهم لأنه من غير المعقول أن يتنازل المرء عن أرضه، فكيف يتنازل الشعب عن وطنه، لذا لم تجد إسرائيل، وهي تعانى حال انتفاء أيّ حق شرعى لها في فلسطين، إلاّ أن تلجأ إلى «حق القوة» لفرض ما تريد من تحقيق الوعد، وعلى هذا قامت الاستراتيجية الصهيونية: «القوة هي الحق». هنا اصطدم أصحاب النظرية هذه بمحدودية قدراتهم البشرية لتنفيذ استراتجيتهم لأنهم وعوا بأن السلاح مهما تراكم، ومهما تطور، لا يمكن أن يحلّ أو يغنى عن الإنسان الذي يبقى هو أصل القوة ومحددها الرئيسي النهائي، خاصة وأن إسرائيل تعلم أنها باحتلال فلسطين لا تكون قد اسْتَعْدَت الفلسطنيين فحسب بل وكل العرب وكل المسلمين، باعتبار أن فلسطين أرض عربية وإسلامية، وبالتالي لا يمكن للصهاينة أن ينافسوا بالعدد. وكان عليها، حلاً للمعضلة، أن تطور الشأن باعتماد «استراتيجية القوة الرادعة». وطبعاً يقوم بين الاستراتيجيتين خلاف واضح، حيث إن الأولى تؤدي لدى استعمالها إلى تحقيق الهدف بعد مواجهة وقتال يحتمل الخسائر من بشرية ومادية، أما الثانية فإنها تسعى إلى تحقيق

المطلوب من غير احتمال خسائر ذات شأن، لأن منطقها يجهض فكرة المواجهة أصلاً، وينهى الحرب من غير قتال.

وقد نجحت إسرائيل منذ اغتصابها لفلسطين في تطبيق هذه الاستراتيجية (القوة الرادعة) فمنعت في البدء العرب عن مواجهتها، ومنعت حتى من قيام مقاومة بوجهها حتى العام ١٩٦٥، ومعها حققت انتصارات ونجاحات أخرجتها من دائرة القلق على الوجود، ومكّنتها من الولوج إلى دائرة توسيع النفوذ والمجال الحيوي الاستراتيجي العام في المنطقة، مع طموحات لأن تكون «الدولة القائدة» لمنطقة الشرق الاوسط. لكن هذه النجاحات لم تبق على نمطها التصاعدي، بعد أن تغيرت طبيعة المواجهة الميدانية بين إسرائيل والعرب، من مواجهة تقيلدية: جيش _ ضد جيش، إلى مواجهة غير تقليدية: مقاومة شعبية _ ضد جيش نظامي. ثم تعقّدت المهمة الإسرائيلية أكثر عندما تطورت المقاومات الشعبية تطورأ جعل استراتيجية إسرائيل المعتمدة على الردع تتهاوى، وأجبرت إسرائيل على البحث عن استراتيجية جديدة تحقق عبرها ما تصبو إلى المحافظة عليه من اغتصابها لفلسطين، ومن طموح لقيادة المنطقة. وهنا نحاول أن نلقى الضوء على «الردع الإسرائيلي» من حيث المفهوم والتطبيق، والتآكل، إلى الحدّ الذي جعل البعض يقول بانهياره.

أولاً: الردع في المفهوم والمضمون

١ ـ تعريف الردع

الردع هو امتلاك القدرة على منع الخصم من الفعل أو ردة الفعل. والردع في المجال العسكري هو امتلاك القوة المناسبة من عسكرية وغير عسكرية، إلى الحدّ الذي يخلق الرعب في نفس الخصم، ويجعله مقتنعاً

بعقم المواجهة، فيمتنع عن القتال ابتداءاً بشن الهجوم، ويمتنع عن القتال الدفاعي إن هُوجم.

أ ـ والردع من حيث المقاصد ثلاثة أنواع: الأول هو الردع الكلي الشامل، ويعني حمل الخصم على الامتناع عن القتال هجوماً أو دفاعاً؛ الثاني هو الردع الجزئي، ويعني حمل الخصم على الامتناع عن الهجوم مطلقاً؛ والثالث الردع المحدود، ويتضمن حمل الخصم على عدم توسيع دائرة قتاله في الدفاع أو الهجوم، خاصة بمنعه من القتال المستميت، أو القتال الساحق؛ وبين هذه المراتب أوضاع جزئية لا تشكّل حالاً قائماً بذاته.

ب_ أما من حيث الوسائل، فالردع نوعان: **الردع التقليدي،** ويعتمد الأسلحة التقليدية المعروفة؛ و**الردع غير التقليدي،** ويقوم على سلاح الدمار الشامل بصورة عامة، ويرتكز أكثر تحديداً على السلاح النووي.

ج ـ ومن حيث الخطط والتنفيذ، فيلحظ الردع التكتيكي الميداني، الذي يقوم على مفهوم منع المواجهة في حيّز معين من الزمان والمكان، وهناك الردع الاستراتيجي الذي يقوم على فكرة منع المواجهة بمفهومها الشامل.

د ـ وأخيراً من حيث الأطراف: يميز بين الردع المتبادل، حيث يكون قائماً لدى جميع أطراف الخصومة؛ والردع الأحادي، ويكون قائماً لدى طرف من أطراف النزاع.

٢ ـ عناصر استراتيجية «القوة الرادعة»

تقوم استراتيجية القوة الرادعة على أركان ثلاثة:

أ ـ الركن المادي، ويعني امتلاك القدرات العسكرية المتفوقة على

قدرات الخصم، وتحصين الذات إلى المستوى الذي يجعل سلاح الخصم وقدراته عاجزة عن النيل منها، بحيث إذا واجه في الميدان لا ينتصر، وإذا أراد الانتقام خارج الميدان، للضغط على العدو، لا يتمكّن. فتكون وسائل الرادع متفوقة في الهجوم والدفاع.

ب - الركن المعنوي، ويعني العمل الإعلامي الذي ينقل للخصم قدرات عدوه ويعظّمها في عينه، سواء كان ذلك حقيقة أم اختلاقاً، فالمهم هنا زرع الخوف وتطويره إلى الرعب وصولاً إلى التأثير في القرار بالقتال؛ بحيث تجعل من يعنيه أمر المواجهة والقتال يقوم بعملية حسابية ذهنية تقوده إلى القول بأن الهزيمة حاصلة بقتال ومن غير قتال، وتكون الهزيمة من غير قتال أقل وَطأً من الأخرى لأنها تجنبه الخسائر البشرية والمادية من غير طائل. ومن هنا نرى العدو ومنظومته الإعلامية تُعنى بالتركيز على حجم الخسائر التي أحدثها سابقاً في حربه، والخسائر التي يمكن أن تحدثها حرب قادمة، لأن في هذا الفعل جزءاً من بناء الردع الذي يطلب. فهي - والحال هذا - الحرب النفسية التي تعتمد الوجهين التهويل وتثبيط العزيمة، أو الغموض الباشر والتسريب المرعب.

ج ـ عنصر البيئة الاستراتيجية. أدّى تشابك المصالح الدولية إلى قيام ما نسمّيه البيئة الاستراتيجية العامة التي تحكم السلوكيات العسكرية، بما في ذلك شن الحروب، واستثمار نتائجها، لأن الحرب بذاتها ليست الهدف، بل النتائج السياسية المترتبة على الحرب هو ما يعوّل عليه. فإذا كانت البيئة الدولية مهيّأة لاستثمار نتائج الحرب، شكّل ذلك عاملاً مشجعاً لاتخاذ القرار بالحرب هجوماً، أما إذا كانت البيئة الدولية غير مهيّأة لتقبل نتائج الحرب، فإن ذلك يشكّل مانعاً موضوعياً من اتخاذ قرار الحرب بالهجوم، إضافة إلى ما يشكّله ذلك

من حافز للمدافع بأن يتحمل بعض الأعباء الظرفية لتمكين المحيط الدولي من التدخل لحرمان المهاجم من استثمار نتائج حربه. وبشكل مختصر نقول إن المحيط أو البئية الإقليمية أو الدولية تكون عاملاً رادعاً أو مشجعاً على الحرب والقتال.

ثانياً: مقومات الردع الإسرائيلي وتاريخه

١ ـ تاريخ الردع الإسرائيلي ومراحله

كان الردع عن القتال حاجة إسرائيلية استراتيجية ملحّة منذ أن قامت إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة منذ العام ١٩٤٨، وبالفعل اتجه قرارها لامتلاكه ونجحت في بنائه بشكل تراكمي منذ العام ١٩٤٨، حيث اكتمل في أركانه بالنسبة إليها في العام ١٩٨٢. ولهذا عندما نتحدث عن الردع الإسرائيلي في صيغته وسقفه الأعلى فإننا نتحدث عن واقعه في العام ١٩٨٢، العام الذي بلغ فيه الذروة، وجعل إسرائيل تطمئن إلى القول بأن عصر الحروب قد ولي، وأن الخطر على الكيان بات من الماضي، وأن هذا الكيان أصبح في مأمن وطمأنينة يسمح لأربابه بالانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي بناء الفضاء الحيوى الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، ومنها إلى العالم. حيث إن إسرائيل بعد أن أخرجت مصر من معادلة الحرب عبر اتفاقية كامب دافيد أمنت خطر الحروب التقليدية، ومواجهة الجيوش، لأن سورية لن تحارب بمفردها عدواً متفوقاً عليها، وبعد أن أخرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان في آب/ أغسطس العام ١٩٨٢ أبعدت إسرائيل خطر المواجهة غير التقليدية. وفي معرض البحث عن تطور القدرة الردعية الإسرائيلية نستطيع تبين المحطات التالية:

أ ـ مرحلة الردع التقليدي شبه الشامل، وهي المرحلة التي بدأت

مع إنشاء الدولة، واستمرت إلى انتهاء حرب العام ١٩٦٧. وقد تمكّنت إسرائيل خلالها من منع العرب من شنّ هجوم عليها، كما أنها توصلت إلى إجهاض العملية الدفاعية لديهم خلال حربين شنتهما في العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧، ولم يكن من ردّة فعل عربية خلال هذه الفترة سوى بعض المناوشات على الحدود وردات الفعل العسكرية السورية على التحرشات العسكرية الإسرائيلية.

ب ـ مرحلة الردع المحدود، هي المرحلة التي تلت حرب ١٩٦٧، وانتهت بحرب الاستنزاف مع سورية في العام ١٩٧٤.

ج ـ مرحلة الردع الشامل، بدأت في العام ١٩٧٤ بعد توقيع فضّ الاشتباك مع سورية في الجولان، وتنامت مع احتلال جنوب لبنان في العام ١٩٧٨ عندما أُخرج الفلسطينيون بسلاحهم وقيادتهم من لبنان، ونفّذت مجازر صبرا وشاتيلا حتى بدت إسرائيل أنها مالكة القوة الوحيدة في المنطقة، التي لا يقوى أو يجرؤ أحدٌ على مقاومتها أو مواجهتها.

د ـ مرحلة اهتزاز الردع الشامل. بدأت في العام ١٩٨٢ عندما انطلقت المقاومة اللبنانية للاحتلال، وفشلت إسرائيل في فرض اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ حيث تعطل الهدف الذي جاءت من أجل تحقيقه، فاضطرت إلى التراجع في احتلالها على دفعتين الأولى ١٩٨٣ والثانية العام ١٩٨٥، ويمكن أن تعتبر نهاية هذه المرحلة في العام ١٩٨٠.

هـ ـ مرحلة تآكل الردع. بدأت في العام ١٩٩٠ مع تنامي المقاومة في لبنان، تلك التي نظّمها «حزب الله»، وتمكّن من تطويرها إلى حدّ إحراج الاحتلال الذي ردّ بعمليتين عسكريتين لوقفها، لكنه لم يستطع، وانتهى به الأمر إلى الانسحاب في العام

٠٠٠٠، ألحقه بانسحاب من غزة في العام ٢٠٠٥، وحاول استعادة زمام الموقف في حرب واسعة النطاق على لبنان في العام ٢٠٠٦ ففشل، وشكّل ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة.

و ـ مرحلة الردع المتبادل. نشأت بعد العام ٢٠٠٦، وتعززت بعد أن تكرر الفشل الإسرائيلي في غزة سنة ٢٠٠٩، ولا زالت تتنامى الآن، خاصة بعد تشكّل ضمني لمنظومة جبهة المقاومة والممانعة، واعتماد استراتيجية الحرب الشاملة من قبلها، وهذه المرحلة هي التي يرى فيها البعض انهياراً للردع الإسرائيلي.

٢ _ عناصر الردع الإسرائيلي ومقوماته

أرست إسرائيل قوتها الرادعة أو منظومتها الردعية على عناصر سعت إلى تحقيقها وامتلكتها جزئياً أو كلياً، ولكنها في مرحلة الرادع الشامل كانت كلها حاضرة في اليد الإسرائيلية على الشكل التالي:

أ ـ امتلاك التفوق التقني بالسلاح. استطاعت إسرائيل بما تملك من مال وعلاقات دولية، خاصة مع الغرب الذي تعتبر هي في الأصل جزءاً منه، أن تحصل على أفضل ما ينتجه العالم من الأسلحة في بداية قيامها، ثم ارتقت في هذا المجال، وأنشأت لنفسها صناعة عسكرية تمكّنها من تصنيع ما تضاهي به أفضل أنواع الأسلحة في العالم من مختلف المستويات من الخفيف إلى الثقيل، ووصلت إلى تفوق على العرب الذين استفادوا بشكل محدود من أجواء الحرب الباردة بين المغرب بالقيادة الأمريكية والشرق قبل انحلال الاتحاد السوفياتي، لكنهم لم يتوصلوا إلى تحقيق التوازن مع إسرائيل.

ب ـ اعتماد سياسة الغموض. تتقدم إسرائيل على مَنْ عداها من الدول في القدرة على إخفاء ما تريد إخفاؤه من أسرار عسكرية، وتمنع

أيًا كان من طرح واقعها التسليحي، متذرعة دائماً بمقولة إنها جزيرة ديمقراطية صغيرة في بحر طغياني واسع يحاول ابتلاعها ورمي اليهود خارجاً، ويكون لها أن تقوم بكل ما يمكّنها من الدفاع عن نفسها، معتبرة الغموض والإخفاء جزءاً من المعركة الدفاعية لأنهما يوفران لها عنصر المفاجأة الذي تعوّل عليه في أيّ حرب تبادر إليها. وقد نجحت إسرائيل عبر سياسة الغموض هذا من التملص من موجباتها في المجال النووي، ولم تسمح لأحد في العالم الدخول إلى منشآتها النووية، في الوقت الذي يطارد الغرب كله منفرداً أو مجتمعاً أو عبر الهيئات الدولية أية دولة عربية أو إسلامية لمجرد الشبهة بالتفكير بالسير في مشروع نووي، حتى ولو كان سلمياً.

ج - الإعلام التثبيطي وإدارة حرب نفسية متقنة لزرع الرهبة في قلب الخصم. فإسرائيل، وبهدي من «بروتوكولات حكماء صهيون» تعتمد على الإعلام بشكل واسع لنشر كل ما يزعزع ثقة الخصم بنفسه، ويعظم قدرها وقوتها لديه، إلى الحدّ الذي يصل لدى البعض، إلى مرحلة دفعه إلى الانهيار الإدراكي (انهيار الجيوش يكون ميدانيا، أي بعجزها عن القتال لانعدام الوسائل والقدرة بعد تدميرها، أو إداركياً نفسياً بقتل إرادة القتال بعد تثبيط العزيمة وتصوير النتيجة القاتمة للمعركة إن وقعت). وقد تفوقت إسرائيل على العرب في مجال الحرب النفسية في معظم مراحل المواجهة بدءاً من حرب الد ١٩٤٨، حيث اعتمدت مقولة «اقتل واحداً وقُلْ قتلت عشرة فتهجّر أو تمنع ١٠٠ من الدخول في المواجهة»، والكل يذكر كيف قام الإعلام الصهيوني بعد مجزرة دير ياسين في فلسطين بنشر فظائع الحرب وقدرة الهاغاناه وشراستهم. وقد أدخلت إسرائيل مفهوم المجازر في استراتيجيتها، تعتمد عليه لإنتاج الرعب، وتتكئ

على الإعلام المحترف لنشره، وتنجح في إدارة حرب نفسية تحقق لها عناصر هامة مما تصبو إليه من ردع الخصم عن المواجهة أو الثبات في الميدان.

د القتال على أرض الخصم. اعتمدت إسرائيل في بناء هيبتها الردعية مبدأ القتال على أرض الخصم، أو نقل المعركة إلى أرض العدو، لأن ذلك يحقق لها هدفين، الأول إبعاد مناطقها عن نار الحرب، والثاني جعل الخصم يتضرر على الوجهين المدني والعسكري، ويكون الضرر المدني عبر استهداف المنشآت تحت عنوان الضرورات العسكرية، أو من غير تبرير ما يشكل عامل ضغط يكبل الخصم في مناورته، ويجعله في كثير من الأحيان يعرض عن عمل، أو يمتنع عن تنفيذ خطة قد تسبّب في ردة الفعل دماراً يفوق الجدوى من العملية. وهنا نذكر بالأصوات التي تتعالى من مجتمع الخصم أحياناً رفضاً للقتال بحجة إنقاذ المنشآت والبنى التحتية.

هـ المفاجأة التي تجعل الحرب قريبة من فكرة الحرب الوقائية أو الاستباقية. الردع كما قدمنا هو امتلاك الوسيلة التي تمنع العدو من المبادرة إلى القتال، أو حرمان العدو من الوسيلة التي تغريه بالمبادرة إلى المحرب أو تشجعه على القتال. وجذا المنطق برعت إسرائيل في شنّ حروبها بشكل مفاجئ فهي تبدأ ذلك بضربة تدميرية للعدو لتشتت قوته وتخلّ توازنه، ولا تترك له فرص استيعاب الضربة والعودة إلى المواجهة، كما فعلت في حرب ١٩٦٧، حيث عاجلت الجيش المصري بتدمير طيرانه الحربي وهو على الأرض، وحرمت القوات البرية من الغطاء والمساندة الجوية بعد أن فرض الطيران الإسرائيلي سيطرة جوية كاملة، ما أدى بالجيش في سيناء للبحث عن سبل نجاة، وليس تنفيذ خطط هجوم أو دفاع كان أعدها بعد أن روّج الإعلام وظهر في

الميدان بأن أي قتال لن يكون من شأنه إلا زيادة الخسائر، أما النتيجة فقد باتت محسومة وهي الهزيمة.

و _ حسم الحرب وفرض وقف النار في التوقيت المناسب الإسرائيل. لم تكتف إسرائيل باعتماد القواعد المتعارف عليها للردع ومنع الآخر من القتال بل استعانت بقوتها، واتكأت على الأمم المتحدة في استصدار قرارات توقف الحرب في الوقت الذي يناسبها حيث يفرض وقف اطلاق النار، ويمنع الآخر من مواصلة القتال أو حتى من القيام بعمليات ما يسمّى بـ «حرب الاستنزاف»، ويتم ذلك بعد أن تكون إسرائيل قد حققت الأهداف التي توخّتها من حربها، وتتجنب المجازفة في متابعة القتال لخسارتها. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في حرب ١٩٤٨ حيث جاءت الهدنة الأولى عندما تزعزع وضع الصهاينة ففرض وقف القتال حتى يمكّنهم من إعادة التنظيم، وفرضت الهدنة الثانية عندما نجح الصهاينة في احتلال أرض تفوق الأرض التي أعطيت لهم بقرار التقسيم، وفي العام ١٩٦٧ جاء قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بعد أن فرغت إسرائيل من احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية، وفي العام ١٩٧٣ لم يصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ إلاّ بعد أن استعادت إسرائيل زمام المبادرة والسيطرة على الميدان. وهكذا نجد أن قدرات إسرائيل العسكرية تتكامل مع القرارات الدولية لتنهى الحرب عندما تكون النتيجة قد حسمت لمصلحتها، أما قبل ذلك فلا قرار يصدر، كما حدث في العام ١٩٧٣ عندما حقق الجيشان المصرى والسوري إنجازات بالغة الأهمية في أول الحرب، فلم يتدخل مجلس الأمن، بل كان تدخّله عندما انقلب الموقف لصالح إسرائيل، كما ذكرنا.

ز ـ الحرب على جبهة واحدة ومنع تشكل الأحلاف والجبهات ضدها. تعمل إسرائيل على تشتيت القوة لدى الأعداء لإشعار

الخصم بالعزلة والضعف فيمتنع عن القتال. ومن هنا نفهم كيف عملت، ولا تزال تعمل على منع الوحدة العربية، وتجهض، حتى مجرد الفكرة، كما أنها تحارب الحلف الاستراتيجي السوري للإيراني، وتمنع حتى المصالحة الفلسطينية. أما في الحرب فقد بَنَتْ كل استراتيجيتها على «العمل على جبهة واحدة»، وتثبيت ما تبقى من جبهات من أجل الاقتصاد بالقوى في صفها وإشعار الخصم بالعزلة التي تثبط عزيمته عن القتال، وهذا ما حصل في حربي بالعزلة التي تثبط عزيمته عن القتال، وهذا ما حصل في حربي إسرائيل إلى الجبهة المصرية، وتحولت إسرائيل إلى الجبهة السورية، وانتزعت منها كل المكاسب التي كانت تحققت في بدء الحرب.

ح ـ ارتكاب المجازر وممارسة الإرهاب. أدمنت إسرائيل على تجاوز حدود القوانين والشرائع أثناء العمليات العسكرية من أجل الترويع وتحقيق الانهيار الإدراكي، فهي منذ نشأتها خلافاً للحق، تستمر بالعمل خارج منطق الحق والشرائع والقوانين، وتعيش حالة القيام فوق القانون، لأنها بامتلاكها العلاقات المميزة الاستثنائية مع دول السيطرة العالمية تشعر بأن تلك العلاقات تؤمن لها الحماية المطلوبة لدى المجتمع الدولي، حيث إن الفيتو الأمريكي جاهز باستمرار في مجلس الأمن لإجهاض أيّ قرار ضدها مهما كان في مفاعيله السلبية عليها طفيفاً، ومهما كانت الحجج أو الأسباب الموجبة إليه قوية. فإسرائيل التي أمنت العقاب الدولي وظهرت نموذجاً صارخاً للتفلّت من العقاب استسهلت القتل والتدمير وانتهاك حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي ترعى شؤون الحرب وقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد أباحت لنفسها ارتكاب المجازر من غير أي إحساس بذنب أو مسؤولية؛ فقد قامت على سبيل المثال من غير أي إحساس بذنب أو مسؤولية؛ فقد قامت على سبيل المثال من عير أي إحساس بذنب أو مسؤولية اليه مدنيون لبنانيون أثناء بقصف معسكر للأمم المتحدة في قانا لجأ إليه مدنيون لبنانيون أثناء

حربها على لبنان في العام ١٩٩٦، وقتلت ما يزيد على مئة شخص، ولما تحرّك الأمين العام للأمم المتحدة محاولاً الإدانة كان مصيره بعد أشهر الإخراج من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن ناحية ثانية كانت إسرائيل مطمئنة إلى عجز الخصم عن مقابلتها المجزرة بالمجزرة، لأسباب ثلاثة: (١) عجزه الميداني؛ (٢) خوفه من العقاب الدولي وخشيته من التشهير الإعلامي، خاصة وأنها هي التي تتحكم بالكثير من مفاصل الإعلام العالمي وتوجّهه؛ (٣) لأن معتقداته وأخلاقياته تمنعه من القتل المقتل، ومن غير موجب عسكري. وانطلاقاً من هذا أدخلت إسرائيل المجازر والترويع في صلب استراتيجيتها لبناء الردع الذي تعوّل عليه، ويدفع عنها الخسائر، ويمكنها من الانتصار الأقل كلفة.

ط ـ الركون إلى الحماية الدولية. وهي تغطية تؤمنها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والمنظومة الغربية، أو ما يسمّى بالمجتمع الدولي والعالم الحر خاصة. حيث التزمت أمريكا بالصراحة والوضوح الكلي حماية إسرائيل، وتأمين تفوق استراتيجي لها على كلّ مَنْ في المنطقة، والدفاع عنها في المنتديات والأروقة الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية، وهذا ما جعل بعض الخصم ييأس من فكرة الانتصار على إسرائيل وإرغامها على التخلي عمّا تغتصب، أو التراجع عمّا تطمح إليه من اغتصاب من حقوق الغير.

ي ـ الردع الاستراتيجي باعتماد السلاح النووي. لم تكتف إسرائيل بالسلاح التقليدي الذي تتفوق به على العرب بل جمعت إليه السلاح النووي حيث اندفعت في مجال الذرة حتى صنعتها، وامتلكت اليوم أكثر من ٢٥٠ رأساً نووياً شكلت لها أداة الفرع الثاني من فروع الردع (الردع الاستراتيجي). وقد حقق لها هذا الأمر مكاسب مهمة

في مجال الردع لسببين: (١) لأنها الوحيدة التي تمتلكه في الشرق الأوسط؛ (٢) حريتها في اللجوء إليه، خاصة أنها لا تعبأ بقانون أو اتفاقيات دولية لم توقع أصلاً عليها.

ثالثاً: كيف تآكل الردع الإسرائيلي؟

١ _ كسر الخصم لحاجز الخوف واليأس

بعد اكتماله في العام ١٩٨٢ تعرّض الردع الإسرائيلي للاهتزاز بشكل مطّرد، وهو اهتزاز سبّبته المقاومة التي انطلقت من لبنان في العام ١٩٨٢ بعد خروج المقاومة الفلسطنية منه وإبعادها إلى تونس، حيث إن العنصر الأول الذي توجهت إليه المقاومة مع انطلاقتها هو كسر حالة اليأس من المواجهة أو العقم من المواجهة. وصحيح أن المقاومة في انطلاقتها لاقت اعتراضات كبيرة في لبنان إلا أن من أطلقها لم يتوقف عند تلك الاعتراضات التي كانت تتصاعد مع لجوء إسرائيل إلى الأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين وممارسة المواجهة في الظروف الأمنية الصعبة. ومع وصول المقاومة إلى حد المواجهة في الظروف الأمنية الصعبة. ومع وصول المقاومة إلى حد إيقاع الإصابات البليغة بصفوف العدو سقطت أحجار من هرم الردع الإسرائيلي، ولمس الجيش الإسرائيلي أن هناك من يملك قلباً وشجاعة، ويغير الإسرائيلي، ولمس الجهة أو ينتظره في كلّ تحرّكاته وتنقلاته، ويُغير عليه. والمهم أن المقاومة كسرت حاجز الخوف، وتجاوزت عقدة عليه . والمهم أن المقاومة كسرت حاجز الخوف، وتجاوزت عقدة استحالة قهر إسرائيلي أن المهر، الإسرائيلي لا يقهر.

٢ _ امتلاك الخصم قدرات إنتاج الألم في الجسم الإسرائيلي

مع تقدم المقاومة وتطورها وارتقائها في سلّم امتلاك الطاقات

والأسلحة والتقنيات المختلفة، ومنها الإعلامية، توصلت إلى المسّ بأحد مقومات استراتيجية الردع الإسرائيلي، وهو العنصر المعنوي. فبعد أن كان الصخب الإسرائيلي والحرب النفسية التي تقودها إسرائيل تفعل فعلها في نفس الخصم فيرتعد من الآتي ويحجم عن القتال، انقلبت الأدوار عندما تمكّنت المقاومة من تسجيل أفلام فيديو تصور عملياتها، و تعرض على فضائيات العالم لتقول إن الجندي الإسرائيلي هو في أعيننا كما تشاهدون في الفيلم «جبان يصرخ خائفاً من القتال والموت»، وليس كما تصوره الدعاية الصهيونية بأنه قدر لا يُرَدُّ. من جهة أخرى توجه الإعلام المقاوم بحربه النفسية إلى الإسرائيليين المنضوين في الجيش أو خارجه، وأظهر لهم مفاعيل العمل المقاوم وقدرته، وأحدث الخوف والرعب في الصفوف إلى حدّ بات معه الاحتلال مكلفاً، كما انغرست فكرة أن الاحتلال ذو كلفة عالية، ومن دون يقين بالقدرة على الاحتمال والاستمرار، وانقلبت الصورة التي كانت زرعتها إسرائيل بأن مواجهتها عالية الكلفة من غير أمل بانتصار. لقد انطلقت المقاومة في حربها النفسية من قواعد عقائدية وتقنيات إعلامية من شأنها أن تحصّن نفوس مقاتليها من حرب العدو النفسية وترفع معنوياتهم ومعنويات جمهورها، وتظهر بأن العمل المقاوم عمل منتج، وله أفق منطقى، وليس كما تروّج إسرائيل بأنه جهد مكلف وعقيم.

٣ ـ الحدّ من فعالية عنصر التفوق المادي

كانت إسرائيل تركن إلى تفوقها النوعي بالسلاح والتقنيات، بشكل يجبط العدو الذي لا يرى من فائدة من القتال أو التحضير له سوى القيام بالواجب الوطني ودفع اللوم وسد الذرائع، لكن المقاومة التي وعت منذ البدء باستحالة الدخول في منافسة مع إسرائيل في هذا

المجال، اعتمدت استراتيجية تخرجها من دائرة قوة إسرائيل ما يؤدي إلى تعطيل القدرات، ثم راحت تبحث عن التقنية الحديثة المنخفضة الكلفة والسهلة الامتلاك والعالية المفاعيل، وهنا تمكّنت المقاومة من التفوق على إسرائيل في مجالات محددة، خاصة في مجال الاستخبارات وحجب المعلومات والتضليل، فضلاً عن عدم بناء أو تشكيل الهدف العسكري الثمين الذي يكافئ السلاح الباهظ الثمن الذي تملكه إسرائيل. وبخروج المقاومة من دائرة القوة التي تملكها إسرائيل خسرت إسرائيل مفعول الردع الذي ينتجه سلاحها. فإذا كان قائد اللواء القتالي النظامي يخشى على مربض مدفعيته من غارة جوية تدمره، فإن المقاوم لا يكترث بالأمر لأنه لن يظهر أكثر من مزحف صواريخ صغير الحجم أو راجمة سريعة التحرك من مكان الإطلاق.

٤ _ تقلّب في بنية البيئة الاستراتيجية

رغم أن بلداناً عربية عدة صالحت إسرائيل، أو فتحت لها مكاتب وممثليات في عواصمها، إلا أن هناك متغيرات عدة طرأت على البيئة الدولية تصنف في غير الصالح الإسرائيلي في المجال الردعي. ومن أهم هذه التحولات: (١) تراجع في موقع الولايات المتحدة دولياً (وإن كان التراجع حتى الآن محدوداً) تجاه إسرائيل نحو العزلة الدولية؛ (٢) تسجيل تحوّل لدى الرأي العام الدولي، خاصة الأوروبي ضدها، بحيث إن فكرة «قبول كلّ ما تفعل إسرائيل، ورفض كلّ ما ترفض» فكرة رسم فوقها علامة استفهام شعبية في أوروبيا الآن؛ (٣) ما آل إليه الوضع التركي من تحول وفقاً لاستراتيجية جديدة تبتعد فيها عن إسرائيل باتجاه منطقة وسط بينها وبين العرب وفلسطن.

ولكن الأهم من كل ذلك هو تشكل جبهة مقاومة وممانعة في

المنطقة بإمكانها أن تشغل في الحرب أكثر من جبهة، ضمن سياق أو مفهوم الحرب الشاملة والجبهات المتعددة، وفي هذا التغيير للبيئة يكون المسّ بعنصرين أساسيين، هما الدعم الخارجي المتآكل، والحرب على جبهة واحدة.

٥ _ سقوط مفاعيل مبدأ الحرب على أرض الخصم

بعد أن امتلكت المقاومة ومن بعدها قوى المقاومة والممانعة قدرات صاروخية معتبرة، وبعد اختبار هذه القدرات في فترة ما قبل تحرير الجنوب اللبناني بشكل محدود، وفي حرب الـ ٢٠٠٦ بشكل واسع، وبعد أن تطورت هذه القدرات لتمكّن صواريخ المقاومة من الوصول إلى كل المناطق الاستراتيجية والهامة في فلسطين المحتلة حيث الكيان الإسرائيلي؛ بعد هذا، سقطت الخطط الإسرائيلية القائمة على منطق النار على أرض العدو فقط، لتحل مكانها مقولة النار الشاملة لأرض الفرقاء جميعاً. وبما أن إسرائيل لا تتمتع بالعمق الاستراتيجي الذي يمكُّنها من إنشاء مناطق آمنة وبعيدة النار، فبعد أن كانت تُكره الخصم على عدم القتال حتى لا يتطور الموقف ويتطلب التدمير المفرط لمنشآته وقتل أهله المدنيين، لأن الحرب على أرضه، بعيداً عنها، فإنها اليوم تعرف بأن صاروخاً يسقط على أرض الخصم يستدعى صاروخاً يسقط على المدن والقرى المغتصبة في فلسطين، وهنا يتساوى الطرفان في خطر الحرب على المدنيين، وتكون الخسارة إسرائيلية خالصة، لأن الخطر على مدنيي الخصم هو قائم أصلاً، أما في إسرائيل فهو مستجدّ. وهكذا يعتبر ما سمته إسرائيل أمن الجبهة الداخلية قد انكشف بعمق بعد حرب ٢٠٠٦، والمؤشر على أن إسرائيل فقدت عنصراً رئيسياً من قوتها الرادعة، لأن هذه الجبهة المختل أمنها، والمتعذر الدفاع عنها بفعالية انقلبت إلى عنصر يردع إسرائيل عن الذهاب إلى الحرب.

٦ _ فقدان القدرة على حسم الحرب وتحقيق النصر

بعد أن كانت إسرائيل تحدد لحربها أهدافاً ومهلةً، تنجز الأهداف خلالها بدقة وبخسارة محدودة تكاد لا تذكر قياساً على حجم الانتصار الذي تبلغه، فإن العقد الأخير أسقط هذه الوضعية، حيث تلقت إسرائيل صفعات متتالية في الميدان الدفاعي والميدان الهجومي انتهت إلى تكريس واقع، في خطِّه العريض أن إسرائيل عاجزة عن حسم الحرب لمصلحتها، وعاجزة عن وضع حدّ لها في توقيت يناسبها، وعاجزة عن تحقيق الأهداف التي تحددها لعملياتها العسكرية. عجز ظهر بوضوح في جنوب لبنان أمام المقاومة التي امتلكت القدرات على إنزال الخسائر بالجيش الإسرائيلي بشكل جعله يئن، ولا يحتمل البقاء في الجنوب، وأجبره، بالتالي، على الخروج مندحراً من غير أي مكسب أو إنجاز في العام ٢٠٠٠، ثم تكررت الصورة في غزة في العام ٢٠٠٥، لكن الكارثة الاستراتيجية الكبرى التي حلَّت بإسرائيل كانت في العام ٢٠٠٦، حيث عجزت إسرائيل، ليس عن حسم الحرب وتحقيق الأهداف فقط، بل أيضاً عن حماية الجبهة الداخلية عبر إسكات صواريخ المقاومة. وحاولت إسرائيل أن تحصل على تعويض في غزة في العام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ فجاءت النتيجة بعد ٢٢ يوماً خلافاً لما خططت.

٧ _ ضمور عنصر المفاجأة من حيث المفاعيل

كانت إسرائيل تعوّل على عنصر المفاجأة في الحرب بحيث إنها توجّه الضربة الأولى بشكل صاعق يؤدي إلى اختلال توازن الخصم ويمنعه من التصدي وتوجيه الضربة المعاكسة ما يشجع إسرائيل على المتابعة وصولاً إلى الحسم السريع، لكن الأمور تغيرت في العقد الأخير بسبب أسلوب مناورة المقاومة الذي يمنع تحقق إنجازات

عسكرية كبيرة في الضربة الأولى، ويحول دون اختلال التوازن، وتبقى للخصم القدرة على ردة فعل معقولة، ثم الانطلاق إلى المواجهة المناسبة. هذا ما حصل في لبنان في العام ٢٠٠٦، حيث إن إسرائيل استعملت في الساعات الأولى أكثر من ٤٠ طائرة نفذت قصفاً متزامناً لـ ٢٥ هدفاً أساسياً. ورغم ذلك لم تردع المقاومة بل استوعبت الضربة في ساعتين، وأمطرت إسرائيل بوابل من الصواريخ، ثم راحت تصنع لها المفاجأة تلو المفاجأة ما جعل للحرب اسم «حرب المفاجآت». وعلى الاتجاه الفلسطيني فاجأت إسرائيل حركة هماس بقتل ٢١٣ من رجال الشرطة في الضربة الأولى، لكن المقاومة الفلسطينية استطاعت الشرطة في الضربة، ثم استعادت توازنها، وثبتت في القطاع، ومنعت إسرائيل من تحقيق أهداف هملة «الرصاص المصبوب» العدوانية، وهكذا لم تعد المفاجأة تجدي إسرائيل في ردع خصمها عن القتال بل بات الخصم من القدرة والطبيعة التي تجعله يمتص المفاجأة ويعطّل بات الخصم من القدرة والطبيعة التي تجعله يمتص المفاجأة ويعطّل المتوخى منها.

٨ ـ تراجع مفاعيل المجازر الإسرائيلية وانقلاب الأثر السلبي عليها

رغم أن إسرائيل لم تتوقف عن ارتكاب المجازر بحق المدنيين، فإن المراقب يلاحظ تحولاً في التعامل مع هذه الجرائم على صعيدين: الأول لدى الخصم حيث إن المجزرة باتت تدفعه إلى الانتقام والرد بالمثل، وفي هذا انقلاب للمفاعيل، والثاني لدى الهيئات الدولية التي بالت بحكم حجم الانتهاكات والضغط الشعبي تجرؤ على تعيين مَنْ يعقق بجرائم إسرائيل ويشهر بها، وهذا ما حدث مؤخراً بعد حرب غزة التي استلزمت تعيين محقق أصدر تقريراً (تقرير غولدستون) يفضح الارتكابات الإسرائيلية. وهذه خطوة مهمة، رغم أن التقرير لم

يكن منصفاً أو موضوعياً بحق الفلسطنيين، إلّا أن له أهمية ما بأن تجد صوتاً دولياً يقول إسرائيل أجرمت، وهذا ما يكبح مستقبلاً السلوك الإجرامي الإسرائيلي، ويحدّ من سعيها إلى اعتماد القتل والمجازر أداة ردعية.

رابعاً: وسائل إسرائيل لاستعادة الردع

من الواضح أن إسرائيل وقفت على أسباب تآكل قدرتها الردعية بشكل حرمها الحرية باتخاذ قرار الحرب الآمنة التي تقود إلى النصر، ثم وضعها إلى حدّ بعيد في واقع الردع المتبادل بينها وبين خصومها أعدائها في جبهة المقاومة والممانعة، وهي تخشى أن يعمل الزمن لصالحهم فتزداد قدرتها الردعية تآكلاً ما يوصلها إلى انقلاب الموازين وانتقال الردع إلى الضفة الأخرى، ويفقد إسرائيل المرتكز الأساس لتحقيق الأمن الذي تريده لاستمرارها، في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية دخولها في دائرة الخطر على وجودها بشكل يؤول إلى زوال هذا الوجود. من أجل ذلك تلعب إسرائيل ورقة استعادة الردع المتآكل، وتنظر إليه بأهمية مطلقة لالتصاقه وتماهيه مع فكرة مستقبل إسرائيل وتناد أكثر من جبهة، ويسجل في هذا المجال ما يلى:

١ _ هاية الجبهة الداخلية

من أجل ترميم عنصر «الحرب على أرض الخصم فقط» وإبعاد النار عن المجتمع الصهيوني، كان أشد ما واجهته إسرائيل مؤخراً من سلوكيات الخصم هو تفلته من النار العقابية ولجوؤه إلى الرد بالمثل، فبعد أن كانت إسرائيل تراهن على الرعب الذي تحدثه أسلحتها في قلب الخصم بشكل يمنعه من القتال حتى لا يزيد الخسائر والمعاناة

لدى جمهوره وعلى أرضه من جراء النار الانتقامية المحدثة للمجازر والتدمير، وجدت إسرائيل أن الخصم اختار ردّة فعل أخرى بدل السكوت والانصياع والاستسلام، فقد لجأ إلى الرد الناري بالمثل، وطبّق المبدأ القرآني ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾(١)، حتى يحدث الأثر: ﴿إِن تكونوا تَأْلُونَ فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون (٢٠). هنا غُلَّت اليد الإسرائيلية نوعاً ما عن استهداف المدنيين، وبات همها حماية مدنيها قبل أن تقرر الحرب. وكانت البداية في تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي أقام نوعاً من توازن بين أمن المدنيين على جانبي الحدود الجنوبية اللبنانية مع فلسطين المحتلة، ثم جاءت قدرات المقاومة، وتالياً جبهة المقاومة والممانعة لتجبر إسرائيل على البحث عن طريق حماية. وكان الحل حتى الآن اعتماد ما سمّى «مقلاع داود» و «القبة الحديدية» وهي منظومات اعتراض للصورايخ تقوم الواحدة منها على أجزاء ثلاثة: الأولى، منظومة المراقبة والتجسس والإنذار، ومهمتها كشف الصواريخ التي تطلق على إسرائيل وتحديد مسارها، ومكان وجود الصاروخ في الجو بدقة، وهي منظومات من الرادارات العملاقة؛ والثانية منظومة الصواريخ، ومهمتها إطلاق الصواريخ التي تتعقب الصاروخ الموجّه إلى إسرائيل لتدميره في الجو وقبل وصوله إلى الهدف الموجه إليه من قبل العدو؛ والثالث، منظومة القيادة والسيطرة التي تتحكم بالمنظومتين السابقتين وتحدد وتفعّل استعمالهما.

وقد تمكّنت إسرائيل حتى الآن من وضع وحدتين من القبة الحديدية في الخدمة على مقربة من قطاع غزة فقط. ولكن جميع

⁽١) القرآن الكريم، «سورة النحل،» الآية ١٢٦.

⁽٢) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١٠٤.

الدراسات والبحوث التي جرت حول جدوى هذه المنظومات تُظهر أن إسرائيل لم تتمكّن من امتلاك القدرة على منع صواريخ الخصم من الوصول إلى أي نقطة من كيانها، وبالتالي تكون محاولاتها في هذا الإطار قاصرة عن بلوغ الهدف المنشود، وتبقى الجبهة الداخلية واهنة، تشكل ثغرة كبيرة في منظومة الردع الإسرائيلي.

٢ _ إعادة النظر في تنظيم وتسلح الجيش الإسرائيلي

بغية مواجهة حرب النمط الثالث الذي ابتدعته المقاومة الإسلامية في لبنان في العام ٢٠٠٦ اضطرت إسرائيل إلى إعادة نظر شاملة بهذا الأمر، بعدما واجهته في العام ٢٠٠٦، حيث رأت خصماً في الميدان ملتبس الهوية العسكرية، فهو لا يمكن تصنيفه بجيش نظامي يقاتل وفقاً لقواعد القتال التقليدي، كما لا يمكن إدراجه في لائحة المنظمات العسكرية التي تخوض حرب عصابات، وقد أربكها هذا الالتباس في أكثر من ناحية، وأظهر عجز قادتها الميدانيين، كما والمسؤولين في غرف العمليات المركزية عن ابتداع الخطط الملائمة للمواجهة المفروضة على أكثر من صعيد. وما أن توقفت الأعمال العسكرية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، حتى بدأت إسرائيل في البحث عن حل لهذه المعضلة، وتعزز البحث بعد تقرير لجنة فينوغراد الذي أثبت هذا الخلل. ولكن رغم استحداث تشكيلات قتالية خفيفة متخصصة في قتال العصابات، ورغم إجراء العدد الكبير من المناورات المتنوعة من مناورة تخصصية ميدانية، إلى مناورات التنسيق وشبك الأذرع، إلى مناورات الكيان الشاملة، فإن هذا الجهد ترافق _ طبعاً _ مع إعادة النظر بقدرات الأسلحة الإسرائيلية، وخاصة سلاح الصدم _ المدرعات _ بعد أن تبين أن الميركافا ٤ لا تؤمن الحماية المطلوبة للعسكريين، لكن كلّ ذلك لم يوصل إلى القول باستعادة

الجيش الإسرائيلي زمام المبادرة والتفوق الميداني الذي يمكِّن من تحقيق النصر، وهذا ما يجعل عامل الردع لدى الخصم يشتد ويحول دون ترميم ما تآكل لدى إسرائيل منه.

٣ _ مراجعة العقيدة العسكرية وأفضلية الأسلحة

بعد أن فقدت إسرائيل فرص حسم الحرب بسرعة - الحرب الخاطفة - وفي مواجهة عدم قدرتها على الحرب الطويلة، لجأت إلى الحل الوسط عبر تدريب الجيش على حرب الأشهر الثلاثة بدل حرب الأسابيع السبعة، وترافق الأمر مع سعي إسرائيل إلى بلورة ما يسمّى «المناعة الاجتماعية» وفقاً لما ورد في التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ الصادر عن مركز أبحاث الأمن القومي في تل أبيب. ويقصد بالمناعة هذه قدرة المجتمع الصهيوني على العمل في ظل الحرب، وقدرته على تحمّل مآسي الحرب في مستوى مقبول. لكن الإسرائيلين أنفسهم يقولون بأن مستوى المناعة المطلوبة لم يتحقق بعد، وتبقى إسرائيل فاقدة لعنصر الحرب الحاسمة الخاطفة، وغير قادرة على تحمل أعباء الحرب الطويلة. يعطف هذا على النقاش حول دور الأسلحة في الحرب القادمة، مَنْ هو الأول: الطيران أو البرّ؟ وفي البرّ مَنْ الأول: المشاة أو المدرعات أو التشكيلات المركنة.

وفي متابعتنا لما يجري في إسرائيل نستطيع القول بأن الصورة النهائية لم تحسم، وإن كان الترويج يتجه إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه من تقدم لسلاح الطيران باعتباره سلاح الحسم، رغم فشله في حربين (لبنان وغزة) في حسم المعركة، لكن التطوير الجديد الذي يبدو أنه اتبع، هو في تضييق الفترة الزمنية الفاصلة بين الضربة الجوية الأولى وعمل سلاح الجو التدميري، وبين زجّ القوات البرية في الميدان، مع التركيز أكثر على التشكيلات المختلطة

من المشاة والمدرعات، وتقدم دور الوحدات الخاصة في الميدان. ونحن نرى أن هذه التعديلات لها أهمية لا بأس بها على الصعيد الميداني، لكنها، مع وجود عدو من طبيعة المقاومة قادر على خوض حرب النمط الثالث (مزيج من التقليدي وحرب العصابات)، تبقى هذه التعديلات قاصرة عن استعادة أو ترميم ما تآكل، وإن كانت مؤثرة إلى حدٍ ما في تخفيف السلبيات.

٤ ـ تصاعد التركيز الإسرائيلي على الحرب الناعمة، ودفع قدرات الخصم للتآكل أو التشتت

نذكر بأن الردع في مفهومه هو وضع الخصم في وضع لا يقوى فيه على المواجهة، إمّا رهبةً من النتائج، أو نقصاً في الإمكانات، يحدث عجزاً عن القتال. وفي هذا الشق بالذات تعمل الآن إسرائيل لإشغال الخصم وتشتيت قوته ووضعه تحت ضغوط تمنعه من التفكير بالهجوم، وتحدّ أو تمنع _ وفقاً لما تحلم به إسرائيل _ لجوءه إلى الدفاع الجدّي، بعد أن تكون قدراته شلّت أو تآكلت في صراعات، بعيداً عن الجبهة، أو تحت ضغوط لا يقوى على احتمالها.

وتستعين إسرائيل في حربها الناعمة هذه (الحرب التي لا تشارك فيها بقوى عسكرية، ولا يظهر عملها الأمني الاستخباري واضحاً، وجلّ ما فيها إعلان المواقف السياسية) بمنظومة دولية واسعة النطاق ترأسها أمريكا وتنتظم فيها أوروبا وبعض العرب، فضلاً عن إسرائيل ذاتها، ومهمة هذه المنظومة خلق الأزمات في بيئة الخصم وملاحقته سياسياً واقتصادياً وقضائياً، بما يسمّى العدالة الدولية من أجل منعه من استثمار وقته وجهده في الإعداد للقتال الآتي. وبهذا نفهم ما يتحرك ضد سلاح المقاومة في لبنان من باب سلاح للاستثمار

السياسي أو ملف المحكمة الدولية والاتهام بقتل الرئيس الحريري، وكذلك ما يثار ضد إيران من باب ملفها النووي، أو ما يجري على الساحة الفلسطنية من انقسام وتغذيته ومنع الوحدة أو حتى المصالحة، وأخيراً ما يبتّ ضد سورية ويستغلّ من حركات احتجاجية.

إن إسرائيل تعوّل الآن على الملفات المفتوحة ضد جبهة المقاومة والممانعة، مع أمل تطوير الحال إلى حروب أهلية داخل تلك البلدان من أجل استنزاف طاقاتها ودفعها في بؤر العجز ودوائره، ما يعيد لها قوة الردع التي افتقدت الكثير من أركانها. أما النتيجة _ حتى الآن _ فليست بالمستوى الذي يريح إسرائيل، خاصة على الجبهتين اللبنانية والإيرانية، وتأمل إسرائيل أن تطور الأمور سلبياً بشكل يناسبها في سورية (رغم عدم احتمال ذلك بقوة)، وأن تفشل مساعي المصالحة الفلسطينية حتى تحقق مرادها.

٥ ـ العمل على الخروج الخجول من سياسة الغموض النووى

بدأت إسرائيل بشهر السلاح النووي كسلاح ردع استراتيجي بعد تآكل الردع التقليدي. إذ رغم أنها لم تعترف في السابق بامتلاكها للقنبلة الذرية (تملك ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ رأساً نووياً، منها ٨٠ رأساً بوياً، منها ١٥٠ رأساً نووياً، منها تعتبر أن السلاح النووي هو درعها الأخير قبل السقوط. وبعد أن تآكلت قدرتها الردعية في حرب ٢٠٠٦ بدأت تصدر عن مسؤوليها تلميحات أو تصريحات بالتلويح بالقنبلة النووية التي لا يملكها الخصم، لتوحي بأنها تستمر متربعة على سدة التفوق الاستراتيجي، رغم التراجع في المجال التقليدي العملاني. ومع أهمية السلاح النووي بيد إسرائيل، فإننا نرى أن وجوده لا يعوّض لها كل ما فاتها وفقدته، خاصة وأن

لاستعماله بحسب الظروف المتعددة مخاطر قد لا تقوى إسرائيل على احتمالها، ونرى مع الكثير من الباحثين العسكريين والاستراتيجيين أن القنبلة النووية الإسرائيلية ليست السلاح الرادع بل هي السلاح الذي إذا استعمل يعني ببساطة نهاية الكيان الصهيوني، وبالتالي تكون وظيفته انتقامية وليست رادعة، أي أنه في الظرف المتشكل يعتبر سلاح إفناء وانتقام، وليس سلاح ردع وحياة.

خامساً: واقع الردع الإسرائيلي

قبل أن نستخلص واقع الردع الإسرائيلي اليوم، أرى أن أبدأ بما يراه الاستراتيجيون الإسرائيليون أنفسهم لصورة إسرائيل ومستقبلها، وهو ما جاء في التقرير الاستراتيجيي لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في الموجز المختصر للتقرير السنوي لإسرائيل للعام ٢٠١٠، والمعنون بعنوان «غيوم داكنة» حيث يرى هؤلاء أن الغيوم السوداء تملأ حقيقةً سماء المستقبل الإسرائيلي، ويقول فعلاً بأن سياسات إسرائيل تصطدم الآن بحائط مسدود في أكثر من اتجاه، وهذا ما يرعب الخبراء، لأن قوة الردع التي كانت تمتلكها تآكلت حتى فقدت حرية القرار وحرية استعمال القوة، ووجدت نفسها تتراجع إقليمياً، وتواجه دولياً بسلوكياتها، وتواجه أمريكا بشكل أو بآخر. وإن التفوق التقنى بالتسلح لم يعد يكفى لحماية إسرائيل في وجه المتغيرات والتقلبات في المنطقة والعالم، وإذا أردنا أن نصف بموضوعية الآن حال إسرائيل من باب قدرتها الردعية، فإننا نقول إن إسرائيل خسرت مرتبة الاستئثار بـ «القوة الفاعلة الرادعة» وتراجعت إلى موقع يوصف بـ «حالة الردع المتبادل» حيث إنها تملك من القدرات اليوم ما يردع الخصم عن المبادرة إلى مهاجمتها، في الوقت الذي يمتلك الخصم من القدرات ما يمنع انتصارها عليه، وما يحملها على دفع ثمن باهظ لأي هجوم تبادر إليه، الأمر الذي يمنعها من الهجوم أساساً. فإذا هاجم الخصم فإنها تمتلك القدرات الدفاعية، وإذا هاجمت هي فإن الخصم يواجهها بدفاع يمنعها من الانتصار، وبهذا قامت «حالة الردع المتبادل»، أو «التوازن الردعي». وإذا قسنا حال الردع الإسرائيلي اليوم على ما كان سابقاً نجد انهيار أسطورة الردع والقوة التي لا تقهر، لتحل محلها صورة إسرائيل المقيدة بقدرات الخصم، المغلولة اليدين عن قرار الحرب، وهذا هو وجه الانهيار الحقيقي للمكانة الردعية الإسرائيلية السابقة.